الأمم المتحدة

A/59/608

الجمعية العامة

Distr.: General
15 December 2004
Arabic
Original: English

الدورة التاسعة والخمسون

البند ٧٧ من جدول الأعمال

استعراض شامل لكامل مسألة عمليات حفظ السلام من جميع نواحي هذه العمليات

تنفيذ توصيات اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام

تقرير الأمين العام

موجز

طلب تقرير اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام لعام ٢٠٠٤[1] إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا عن التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات التي وردت فيه. ويبين هذا التقرير الزيادة الهائلة في الطلب على العمليات التي تقوم بها الأمم المتحدة لحفظ السلام في السنة الماضية، ويلقي الضوء في هذا السياق على المجالات التي أحرز فيها التقدم والتي لا يزال ينبغي إحراز التقدم فيها، مركزا بوجه خاص على الاحتياجات في مجالي إيجاد الموارد والنشر السريع، ومتطلبات التشغيل لتنفيذ الولايات المعقدة، وعلى العلاقات مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. ويدعو اللجنة الخاصة إلى النظر في عدد من المقترحات الجديدة التي من شأنها أن تساعد على ملء الثغرات في آليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، ومن بينها الاحتياطيات الاستراتيجية وآليات الشرطة الدائمة.

100105 070105 04-64794 (A)
0464794

أولا – مقدمة

١ – عملت اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام والأمانة العامة معا في السنوات الأربع الماضية على تعزيز نظام الأمم المتحدة لحفظ السلام من خلال تنفيذ الإصلاحات المنبثقة عن تقرير الإبراهيمي (انظر A/55/305-S/2000/809) ودورات اللجنة الخاصة اللاحقة. وهذا المسعى لا يزال متواصلا لكن جهود الإصلاح أفرزت بلا شك إدارة معززة لعمليات حفظ السلام تحظى بآليات جديدة هامة.

٢ – ومما لا شك فيه أيضا أن الطلبات المتعلقة بعمليات حفظ السلام والعمليات الميدانية المتصلة بها تتزايد وتتغير بشكل كبير للغاية، حيث بلغت حجما ودرجة من التعقد لا سابق لهما. ففي العام الماضي، أنشئت ونشرت أو وسعت بصورة كبيرة أربع عمليات معقدة في كوت ديفوار وبوروندي وهايتي وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وجاءت هذه الطفرة لتعزز اتجاها مشهودا في عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣. ويبلغ مجموع الأفراد النظاميين الآن نحو ٨٠٠ ٦٢ فرد، مقابل ٦٠٠ ٥١ فرد في آذار/مارس ٢٠٠٤، بينما يبلغ عدد الأفراد المدنيين أكثر من ٠٠٠ ١١ فرد موزعين على ١٧ عملية من عمليات حفظ السلام أو العمليات الميدانية المتصلة بها التي تقودها إدارة عمليات حفظ السلام.

٣ – ولئن كانت الزيادة في الطلب إشارة إيجابية تدل على تزايد الفرص المتاحة للنهوض بقضية السلام في العديد من مناطق العالم، فإن حجم العمليات الجديدة ودرجة تعقدها يجهدان قدرات المجتمع الدولي بأكمله، ولا يمكن أن نتوقع أي انخفاض في الطلب. بل على النقيض من ذلك، يرجح أن نواجه بعثة جديدة في السودان وتوسعة محتملة لنطاق عمليات الأمم المتحدة في العراق في العام المقبل.

٤ – وتثير هذه التطورات عددا من التساؤلات الهامة. أولها: هل بوسع الأمم المتحدة أن تفي في آن واحد بمتطلبات تخطيط عمليات بهذا الحجم ونشرها ودعمها وإدارتها وهل ينبغي لها أن تفعل ذلك أصلا؟ لقد خفت الضغوط نوعا ما على نظام يعمل فوق طاقته، بفضل دعم الدول الأعضاء والآليات والموارد الجديدة التي وفرها إصلاح دام أربع سنوات، لا سيما زيادة موظفي التخطيط والدعم المتاحين في المقر. بيد أن الواقع قد تجاوز الافتراضات التي ارتكزت عليها تلك الإصلاحات. فمخزونات الانتشار الاستراتيجية، مثلا، قد صممت لدعم النشر السريع لعملية معقدة واحدة فقط قوام أفرادها النظاميين ٠٠٠ ١٠ فرد. إنه لأمر رائع أننا حققنا الكثير، ومع ذلك فإن هذا المستوى من العمليات لا يدار ولا يدعم بسهولة وليس بالضرورة ضمن حدود قدرة المنظومة. ولربما حان الوقت للنظر في المسألة الأساسية

المتمثلة في معرفة عدد البعثات المعقدة التي ينبغي للأمم المتحدة أن تديرها في وقت واحد، وذلك خشية أن يؤدي الإجهاد إلى الفشل.

٥ - وتتعلق المسألة الثانية ذات الصلة بمدى إمكانية إيجاد الموارد اللازمة ونشرها بالسرعة الكافية لدعم عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وتبين التجارب الحديثة أن التخطيط المبكر والقدرة على النشر تحسنا بفضل توافر آليات من قبيل سلطة الدخول في التزامات قبل صدور الولاية ومخزونات الانتشار الاستراتيجية، لكن الثغرات لا تزال قائمة في جملة من الميادين منها إيجاد الأفراد المدنيين والنظاميين وفي القدرات المتخصصة وآليات المساندة، ويجب سدها. ويوجز هذا التقرير مقترحين جديدين هامين يتمثلان في الاحتياطي الاستراتيجي وآلية الشرطة الدائمة الذين من شأنهما أن يساعدا في هذا الإطار.

٦ - ويؤدي تعقد عمليات الأمم المتحدة أيضا إلى ظهور حاجة إلى زيادة التكامل على نطاق منظومة الأمم المتحدة وخارجها. وما زالت المهام الأمنية الأساسية لعمليات حفظ السلام تعتبر أساس العديد من الولايات المعقدة لكن النجاح يتوقف على التقدم المحرز في مسارات متعددة من مسارات الولاية التي تشمل في جملة أمور مهام سياسية وإنسانية وإنمائية ومهام تتعلق بحقوق الإنسان. وقد أنيطت اليوم بغالبية العمليات التي تقودها إدارة عمليات حفظ السلام ولايات تتخطى المهام المتصلة بالأمن التي ترتبط تقليديا بمصطلح حفظ السلام وقد يكون حقا أدق أن تسمى عمليات السلام. وتضطلع منظمات أخرى بمهام أساسية تتصل بالأمن في بعض الحالات وهذا ينطبق على عمليتي الأمم المتحدة في كوسوفو وأفغانستان. وإذا كانت مصطلحات عمليات حفظ السلام ودعم السلام وعمليات السلام مترادفة بالنسبة للبعض ومختلفة بالنسبة للآخرين، فإن هذا يدل على أن التعقد بات سمة الميدان. وربما أن الوقت قد حان لمناقشة هذه المصطلحات بجدية. ولا يتعلق الأمر هنا بمسألة دلالية بحتة. فالتوصل إلى تفاهم مشترك من شأنه أن يعزز اعتماد نهج مشتركة وإقامة تعاون بين مختلف الفاعلين المشتركين في مهام عمليات حفظ السلام المعقدة اليوم.

٧ - وقد أبرزت اللجنة الخاصة الحاجة إلى تبني نهج مشتركة واستراتيجيات شاملة تربط بين بناء السلام بعد انتهاء الصراع ودعم التنمية في فترة الانتقال من مرحلة الصراع إلى مرحلة السلام. وقد استفدنا بعض الدروس من تصميم البعثات المتكاملة؛ ونضع نماذج عند الاقتضاء، لكن كل عملية تعتبر إلى حد بعيد فريدة بطبيعتها، وتواجه تحديات فريدة بولايات وموارد مختلفة. ويجب علينا أن نجهز أنفسنا بأدوات التحليل المبكر والتخطيط المتكامل لنشر

العمليات على أساس من التكامل والمرونة والتوزيع الواضح للعمل. وقد أحرز تقدم نحو توضيح نهج الأمم المتحدة على نطاق المنظومة في بعض المجالات الأساسية من قبيل نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وسيادة القانون. وينبغي إحراز مزيد من التقدم في مجالات أخرى من قبيل إصلاح القطاع الأمني. ويقتضي تنفيذ ولايات معقدة لحفظ السلام تعزيز التكامل على شتى المستويات لتخطيط وإدارة العمليات على مستوى المقر، وكفالة تكامل العمليات في الميدان للربط بين البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري والشركاء الآخرين.

٨ - وتتخطى الاحتياجات في مجال حفظ السلام إجمالا، اليوم، قدرات أي منظمة، ولذلك من الضروري مواصلة بناء علاقات عمل بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية التي سيستعان بخدماتها أيضا. ويجب علينا كذلك أن نحدد الطريقة التي ينبغي أن تتعاون بها الأمم المتحدة مع المنظمات الأخرى والطريقة التي ينبغي بها تقاسم الاحتياجات في مجال حفظ السلام. وقد تكون عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في بعض الأحيان أداة غير مناسبة ولا بد أن ندرك متى تكون كذلك. لكنها تظل مناسبة في الحالات التي يبرم فيها اتفاق سلام قابل للاستمرار ومدعوم بموافقة الطرفين. وعندما تكون هناك حاجة إلى عملية قوية لحفظ السلام، فإن الهدف يكون هو زجر العناصر المفسدة المنعزلة نسبيا التي من شأنها أن تستخدم القوة لإزاحة عملية سلام تحظى بتأييد واسع عن مسارها. ولا شك أن ثمة حالات تظهر تكون فيها عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام غير مناسبة من قبيل تلك التي تقتضي عمليات لتحقيق الاستقرار في بيئات لا تسمح بذلك. وهناك قدرات لمواجهة هذه الحالات في بعض المنظمات الإقليمية لكنها غير موجودة في كل المنظمات. وحتى إذا كانت هناك ظروف مواتية لنشر عملية للأمم المتحدة لحفظ السلام، فإن العبء يتقاسم أكثر فأكثر مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. فالأمم المتحدة قد تنتشر أحيانا لتتسلم عنها عملياتها أو تسلمها عملياتها أو تعمل معها جنبا إلى جنب. وتتفاوت التوليفة المناسبة حسب الظروف، التي تشمل الإرادة السياسية للدول الأعضاء، فضلا عن قدرات المنظمات المعنية وولاياتها. ويجب أن يكون الهدف هو وضع شبكة من القدرات الدولية تتسم بالتكامل والمرونة وسرعة التحرك.

٩ - وتتواصل الجهود لتعزيز قدرة القارة الأفريقية على حفظ السلام وتلتزم الأمم المتحدة بتقديم المساعدة في هذا الصدد إدراكا منها لأهمية إيجاد حلول إقليمية للمشكلات الأفريقية. لكن مسألة إتاحة الدعم السَوقي والمالي والتشغيلي اللازم للعمليات المتعددة والواسعة النطاق ستستغرق بعض الوقت. وسيكون الإسراع بتحميل المنظمات الأفريقية عبء حفظ السلام جورا في حقها وسيضير بالأشخاص الذين يعانون ويلات الصراعات والذين يحتاجون إلى

الدعم الذي تقدمه عمليات حفظ السلام. وعلاوة على ذلك، تكون حظوظ نجاح عملية لحفظ السلام أوفر حينما تكون تعبيرا عن التزام دولي حقيقي بالسلام والأمن. ويجب أن يكون من أهداف تعزيز القدرات الأفريقية في مجال حفظ السلام إتاحة حفظة السلام في أفريقيا فرصة الاشتراك في عمليات خارج أفريقيا وإتاحة مناطق أخرى، بما فيها البلدان المتقدمة النمو، فرصة تمثيل نفسها ضمن حفظة السلام في أفريقيا.

١٠ - ويجب على الأمم المتحدة أن تمضي قدما على ثلاث جبهات في آن واحد لمواجهة التحديات الكبيرة والواسعة النطاق التي لا تزال ماثلة أمامنا: فيجب علينا في المقام الأول تعزيز القدرة على الإعداد للعمليات وتوخي السرعة في إيجاد الموارد المناسبة ونشرها، ويجب علينا في المقام الثاني تحسين التكامل بين جهود دعم السلام على مختلف المستويات، ويجب علينا في المقام الثالث إقامة صلات عمل مرنة مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والمساعدة في بناء قدراتها عند الاقتضاء.

١١ - وتعتبر هذه المسائل في صلب العديد من توصيات اللجنة إذ ترتبط بإيجاد الموارد وعملية النشر السريع وبالاستراتيجيات الشاملة اللازمة لإجراء العمليات المعقدة. وبناء عليه، يركز هذا التقرير بوجه خاص على التوصيات الواردة في هذه المجالات الأساسية التي تستحق اهتماما خاصا في سياق الطفرة التي يشهدها مجال حفظ السلام. ولئن كان التقرير لا يتناول كل نقطة من النقاط التي أثارتها اللجنة، فإني أود أن أطمئن أعضاء اللجنة بأن إدارة عمليات حفظ السلام ستتناول مسائل أخرى في إطار اجتماعات اللجنة.

ثانيا - إعداد البعثات للنجاح: إيجاد الموارد والنشر السريع

١٢ - ما زال النجاح المبكر لعمليات حفظ السلام يتوقف إلى حد كبير - وقد أشارت اللجنة الخاصة إلى ذلك - على القدرة على حشد الأفراد الضروريين، من أفراد نظاميين ومدنيين، ونشرهم بسرعة. وقد عززت آليات النشر السريع من قبيل سلطة الدخول في التزامات قبل إصدار الولايات ومخزونات الانتشار الاستراتيجية قدرة الأمم المتحدة على توفير الدعم السوقي لعمليات نشر الأفراد. كما كانت التجربة الحديثة في مجال إيجاد القوات تجربة مشجعة بفضل مساهمة العديد من الدول الأعضاء في هذا الجهد. بيد أنه لا تزال هناك ثغرات كبرى. إذ من الضروري إيجاد آلية لمواجهة التهديدات بسرعة. أما فيما يتعلق بولايات الشرطة، فثمة حاجة إلى توفير خبرة فنية في وقت مبكر عند تخطيط برامج تطوير الشرطة ووضعها إذ لا تزال الترتيبات الاحتياطية الحالية لا توفر هذه الخبرة عندما تكون هناك حاجة إليها. ولا تزال هناك صعوبات أيضا في تزويد الآليات المتخصصة ووحدات المساندة بالموارد اللازمة. كما تعتبر خيارات النقل الاستراتيجي محدودة. ومن شأن إحراز

تقدم في حل هذه المشكلات أن يعد بعثاتنا إعدادا أفضل للوفاء بالولايات الموكلة إليها بفعالية.

ألف – الاحتياطيات الاستراتيجية

١٣ – يقتضي التخطيط العسكري السليم والحكيم أن تتاح لكل عملية عسكرية معقدة، عند الطلب، آلية احتياطية أو آلية استجابة قادرة على مواجهة الأزمات. ومع هذا، فإن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام تنشر في الغالب دون استيفاء هذا الشرط إما بسبب عدم سماح سقف قوات البعثة بتكوين الاحتياطي أو بسبب عدم توافر القدرة اللازمة أو هما معا. ومع تزايد التحديات التي تواجه نظام حفظ السلام تتزايد احتمالات الفشل وما ينتج عنها من تكاليف في حال عدم تمكن بعثة ما من إدارة أزمة ما بفعالية. ومن الضروري أن نكون أقدر على الاستجابة لضروب الحالات التي واجهت بعثة الأمم المتحدة في سيراليون في عام ٢٠٠٠، وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في عامي ٢٠٠٣ (إيتوري) و ٢٠٠٤ (بوكافو). فبدون احتياطي، تكون لدى البعثات خيارات متاحة ضئيلة لمواجهة ظروف تتطور بشكل خطير. وسواء كانت الاستجابة بتحويل قوات بعثات قائمة ومواردها في محاولة لمعالجة الأزمة الناشبة أو بإيجاد قوات جديدة أو بالتماس مساعدة عسكرية خارج إطار قوات الأمم المتحدة، فإن لكل خيار عيوبه. فالخيار الأول قد يؤدي بشكل متزايد إلى ''ابتعاد البعثة عن توجهها'' وإلى انحرافها عن مقتضيات الولاية القائمة مع ما ينتج عن ذلك من خسائر من حيث الوقت والتكلفة، ويستغرق الخيار الثاني فترة طويلة للغاية، أما الخيار الثالث فلا يكفل استجابة إيجابية.

١٤ – ورحبت اللجنة الخاصة، في تقريرها[١] لعام ٢٠٠٤، بإجراء ''مزيد من الدراسة'' وبمقترحات الأمين العام المتعلقة بالقوات الاحتياطية القابلة للنشر السريع. كما أكد الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير (انظر A/59/565 و Corr.1، الفقرة ٢١٩) الأهمية التي يحظى بها إيجاد آلية احتياطية لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وقد بحثت عدة خيارات لإيجاد احتياطي يمكن أن يعول عليه منها نشر قوات من بعثات أخرى تابعة للأمم المتحدة وتعزيز وحدات القوات القائمة أو إيجاد وحدات جديدة، وتحديد ترتيبات مشروطة مع الدول الأعضاء أو المنظمات الإقليمية، وإنشاء قوات للوفاء تحديدا بهذا الغرض. وتنطوي كل الخيارات، باستثناء الخيار الأخير، على خسائر كبيرة من حيث الوقت والآثار المترتبة على البعثات الأخرى التي تعيد نشر قواتها وعدم التيقن من توافر القوات.

١٥ - ولذلك، اقترح إيجاد احتياطي استراتيجي لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وسينقسم هذا الاحتياطي الاستراتيجي بشكله المتوخى حاليا إلى عدد من القوات التي يتألف كل منها من ٢٥٠ ١ جنديا. وستخضع كل قوة للقيادة الوطنية للجهة المساهمة بقوات وستكون بمثابة قوة مشتركة الأسلحة تدعمها وحدات مساندة لديها القدرة على النهوض بعمليات مستديمة. وسيُختار أفراد هذه القوات كإجراء أمثل، من طائفة من البلدان المساهمة بقوات. وسيؤمن كل بلد مساهم بقوات موافقة سياسية وتشريعية مسبقة قبل نشر قواته في بعثات محددة مسبقا، مما سيغني عن العملية التي تستهلك الوقت في الغالب والتي تتمثل في تأمين الموافقة قبل نشر القوات مباشرة. وإذا ما تحقق هذا الجانب من الموثوقية، فإنه سيمثل تقدما كبيرا.

١٦ - وستحدد القوات في شكل هيكل ''متدرج حسب درجة التأهب'' وستوضع عناصرها الرئيسية في حالة تأهب قصوى، وستكون عناصر أخرى جاهزة في غضون مُهَل أطول، مما سيتيح تدرجا في الاستجابة لأزمة ما أو أزمات ما. وبمجرد نشر هذه القوات، فإنها تخضع لقيادة قائد القوة. وينشر الاحتياطي الاستراتيجي لمدة محددة ومن أجل مهام محددة ويعود إلى البلد المساهم بقوات عند إنجازها. وستركز مهامه على تحقيق الاستقرار لكنها قد تشمل أيضا مهام أخرى من قبيل توفير آلية مؤقتة في انتظار نشر قوات أخرى أو توفير أفراد لضبط أحداث محددة من قبيل الانتخابات.

١٧ - ومن شأن تقاسم الاحتياطي بين البعثات أن يحقق استفادة جيدة من العرض المحدود للقوات التي تتبع بقدرات مناسبة وأن يوجه رسالة زجرية إلى ''المخربين'' المحتملين. ومن شأن الاحتياطي الاستراتيجي أن يحقق عوائد كبيرة من حيث التكلفة إلى جانب ما يحظى به من قدرات عملية.

١٨ - وأحث الدول الأعضاء على إيلاء الاهتمام الكامل لهذا المفهوم الذي يفي بحاجة موجودة والذي يتوخى منه إكمال آليات مماثلة أخرى متاحة للمجتمع الدولي. ولن يغطي احتياطي من هذا النوع كل الاحتمالات فمما لا شك فيه أنه لا يمكن استبعاد ظروف قد تحتم إنشاء قوة متعددة الجنسيات أو اعتماد ترتيب آخر. وثمة حاجة إلى مواصلة مناقشته وتطويره بالتشاور مع الدول الأعضاء بما في ذلك ما يتعلق منه بالآثار المالية واحتياجات النقل الاستراتيجي وجوانب أخرى.

باء - آلية الشرطة المدنية الدائمة

١٩ - ارتفع عدد أفراد شرطة الأمم المتحدة من ٤٧٦ ٤ فردا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ إلى ٧٧٢ ٦ فردا في ١٢ بعثة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. وكان إيجاد أفراد

شرطة يمتلكون مهارات متخصصة، منها الإلمام باللغة الفرنسية بدرجة كافية أمرا صعبا بوجه خاص. وتحتاج المهام المحددة للشرطة أفرادا قادرين على المساعدة على بناء هياكل شرطة مستدامة والربط بين نشاط الشرطة استراتيجيات سيادة القانون الأوسع نطاقا ونقل الخبرة الفنية في طائفة من المهارات. كما تتطلب أفراد شرطة وموظفين مدنيين يتمتعون بمؤهلات عالية – ويحظون بخبرة في مجالات من قبيل وضع السياسات والخطط للشرطة، والعمليات، والقوانين والإجراءات، والإدارة، والميزانيات، والأفراد والسوقيات، والاستخبارات والتحقيقات.

٢٠ – وثمة حاجة مستمرة إلى الخبرة في هذه المجالات في بعثات الأمم المتحدة التي تساعد على إصلاح قطاع الأمن واستعادة سيادة القانون لكن هذا الشرط كثيرا ما لا يستوفى إذ يفتقر إلى هذه الخبرة عموما الأفراد الموزعون حاليا على عمليات حفظ السلام رغم أنهم يمتلكون مهارات عمل جيدة. واقترح تقرير الإبراهيمي ترتيبا احتياطيا للوفاء بهذه الحاجة لكن نتائج قائمة الأفراد المائة المستعدين للعمل عند الطلب كانت متباينة. وقد يؤدي السعي إلى تأمين الموافقة السياسية على المستوى الوطني إلى إبطاء وتيرة نشر الأفراد. ويجري بذل مزيد من الجهود لتحديد أفراد شرطة مؤهلين واختيارهم وتدريبهم لإغراض النشر السريع من خلال برامج التدريب، وقاعدة بيانات أفرقة المساعدة في الاختيار، والزيارات القطرية، لكن الترتيبات الاحتياطية لا تزال ترتيبات لا يمكن الوثوق بها. وقد أشار الفريق الرفيع المستوى، في الفقرة ٢٢٣ من تقريره، أيضا إلى هذه الثغرة وأوصى بإتاحة آلية شرطة من هذا القبيل للأمم المتحدة على نحو يوثق به.

٢١ – ولذلك، ثمة حاجة إلى الانتقال إلى آلية شرطة دائمة يستعان بها فنيا لمدة تتراوح بين سنتين وثلاث سنوات من أجل توفير هذه الخبرة. ولئن كانت مثل هذه الآلية متاحة في المقر، فإن ثمة حاجة إلى توفير آلية مماثلة للبعثات. ومن المقترح نشر مجموعة صغيرة يصل عدد أفرادها إلى ١٠٠ فرد في شكل أطقم من ١٠ إلى ٢٠ فردا في مناطق البعثات لتقديم الدعم في مجالي التخطيط المبكر وتقييم الاحتياجات، وبناء مقار البعثات وإنشاء عنصر للشرطة المدنية يعمل بشكل جيد، وتنسيق وتنفيذ البرامج الهادفة إلى إقامة هياكل مستدامة للشرطة المحلية، وإجراء التقييمات الدورية لتنفيذ الولايات. وسيعمل أفراد الآلية الدائمة في الغالب في البعثات وسيسهمون أيضا في وضع المبادئ التوجيهية والمواد التدريبية والاستراتيجيات المتكاملة المتعلقة بسيادة القانون. وستحظى الهيئة الدائمة بمعلومات أساسية واسعة في مجال تخطيط الشرطة وتطويرها فضلا عن مؤهلات قيادية وإدارية. وإذا ما حظيت الآلية بالموافقة، فإنها ستبدأ في المرحلة الأولى بعشرين فردا حتى يتأتى استعراض المفهوم قبل الشروع في العمل بكامل القدرة. وسيختار أفراد الشرطة وبعض الخبراء المدنيين من طائفة متنوعة من الدول

الأعضاء، مما سيتيح للأمم المتحدة أفراد شرطة مدربين ومهرة يلمون بالثقافة القانونية المحلية والتاريخ وممارسات الشرطة. وسيدربون على نقل مهاراتهم إلى عناصر الشرطة المدنية التابعين للأمم المتحدة وإلى هيئات الشرطة المحلية والهيئات الإقليمية.

٢٢ - وستكون هناك حاجة إلى مواصلة مناقشة المفهوم وتطويره بالتشاور والتشارك مع الدول الأعضاء بما في ذلك ما يتعلق منه بالآثار المالية. وأحث الدول الأعضاء على إيلاء الاهتمام الكامل للمفهوم.

جيم - إيجاد القوات ونظام الأمم المتحدة للترتيبات الاحتياطية ومقار القيادة السريعة الانتشار

٢٣ - اقترنت الجهود المكثفة لإيجاد القوات في السنة الماضية ببذل إدارة عمليات حفظ السلام مزيدا من الجهود للدخول في حوار مع بلدان جديدة - من المساهمة - أو بلدان من المحتمل مساهمتها - بمراقبين عسكريين وأفراد شرطة مدنية وقوات. ومنذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، انضم إلى البلدان المساهمة بقوات ١١ بلدا جديدا وقام عدد من البلدان الحالية المساهمة بقوات بزيادة مساهماتها بشكل كبير.

٢٤ - ولا تزال هناك حاجة إلى زيادة وجود النساء ضمن الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة المدنية. ففي حزيران/يونيه ٢٠٠٤، كن يمثلن ١ في المائة من الأفراد العسكريين و ٥ في المائة من أفراد الشرطة المدنية الذين انتدبتهم الدول الأعضاء للعمل في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

٢٥ - ووضعت إدارة عمليات حفظ السلام مبادئ توجيهية ترسم السياسة العامة المتعلقة بالزيارات الاستطلاعية الهادفة إلى كفالة توافر المساهمات بالقوات في الوقت المناسب من أجل نشرها على وجه السرعة. وتمشيا مع هذه المبادئ التوجيهية، تجري الإدارة اتصالات مبكرة مع البلدان التي يحتمل مساهمتها بقوات لقياس الاهتمام بالبعثات المرتقبة وموافاتها بإحاطات وتوضيحات عن كافة المسائل التي تتعلق بخطط التشغيل المحتملة واحتياجات القوات، وتتواصل المشاورات طوال عمليتي التخطيط وإيجاد القوات.

٢٦ - وساعد نظام الأمم المتحدة للترتيبات الاحتياطية على زيادة عمليات حفظ السلام ونشر قوات العمليات بوتيرة أسرع مما مضى. فعملية الأمم المتحدة في بوروندي أُنشئت على سبيل المثال في ١١٦ يوما. واستخدمت قائمة الأفراد المستعدين للعمل عند الطلب التي يتضمنها للنظام لحشد مسؤولي مقار قيادة قوات بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، وعملية الأمم المتحدة في بوروندي، وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق

الاستقرار في هايتي. ودعيت الدول الأعضاء إلى توفير ضباط ومراقبين عسكريين يمكن نشرهم بسرعة لإقامة مقار متكاملة لقيادة القوات وأفرقة مراقبين عسكريين. ونقح تكوين القائمة العامة للأفراد المستعدين للعمل عند الطلب لمقار قيادة البعثات أضيفت إلى القائمة وظائف جديدة وتوصيفات جديدة للوظائف.

دال – توافر المعدات ورد النفقات

٢٧ – مع وجود فجوة بين القوات المتاحة والمعدات اللازمة، لا يزال من الهام أن يقوم من لديهم الموارد بمساعدة من هم مستعدون للعمل. وتواصل إدارة عمليات حفظ السلام تيسير الترتيبات الثنائية وغيرها من الترتيبات للتغلب على أوجه النقص الكبيرة في المعدات ومستلزمات الاكتفاء الذاتي التي تواجهها البلدان المساهمة بقوات. ولإعطاء مثل واحد، جرى في عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار الاتفاق على مذكرات تفاهم مستقلة بين المنظمة والبلدان المساهمة بقوات لتوفير المعدات الأساسية وخدمات الاكتفاء الذاتي لعدة وحدات أفريقية ''غيرت تبعيتها''. وتواصل الإدارة جهودها لكفالة العمل على نحو استباقي ومرن على تنفيذ نظام المعدات المملوكة للوحدات وغيره من الآليات الهادفة إلى التغلب على أوجه النقص لدى فرادى المساهمين وستواصل تيسير جهود المساهمين حتى يساعد بعضهم بعضا.

٢٨ – ويجري حاليا سداد تكاليف المعدات المملوكة للوحدات والقوات في دورات من أربعة أشهر. وبحلول منتصف كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، ستسوى كل المطالبات المتعلقة بكافة الوحدات التي وقعت بشأنها مذكرات تفاهم في الفترة الممتدة إلى أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، وذلك رهنا بتوافر الأموال في حسابات البعثات ذات الصلة. وتقوم الأمانة العامة باستعراض وتقييم إمكانيات تسريع السداد لدعم النشر السريع من جانب البلدان المساهمة بقوات في إطار نظام الترتيبات الاحتياطية.

٢٩ – وقدمت الأمانة العامة ورقة عن آلية لمد الفريق العامل المعني بالمعدات المملوكة للوحدات بالتوجيهات والقرارات المتعلقة بنظام المعدات المملوكة للوحدات. وفي تقريري عن الفريق العامل لعام ٢٠٠٤ المعني بالمعدات المملوكة للوحدات (A/59/292)، شددت على الحاجة إلى إقامة قناة للتشاور بين الأمانة العامة والدول الأعضاء لكفالة اتسام نظام المعدات المملوكة بالوحدات بالحيوية ومواكبة التغيرات في بيئة حفظ السلام في الفترات التي تتخلل الاجتماعات التي يعقدها الفريق العامل كل ثلاث سنوات. وتعكف الإدارة حاليا على وضع مقترحات لتحسين هذه الإجراءات، وسترحب بإتاحة الفرصة لها لإحاطة الدول

الأعضاء والتماس توجيهها بشأن المزايا النسبية لهذه المقترحات وموقع كل منها على سلم الأولويات.

هاء – النقل الاستراتيجي وآليات المساندة والقدرات المتخصصة

٣٠ – ليس لدى الأمم المتحدة وحدات احتياطية للنقل الاستراتيجي، تستخدم في نقل القوات والمعدات المملوكة للوحدات إلى مناطق البعثات ومنها، كما أنها لا تمتلك قدرات النقل اللازمة من أجل النشر السريع والفعال للقوات الاحتياطية. وقد سبق للجنة الخاصة التنبيه إلى وجود هذه الفجوة. ولم يحرز تقدم يذكر حتى الآن في رأب هذه الفجوة بشكل يمكن الاعتماد عليه، كما أن إجراءات تقديم العطاءات العالمية تستغرق على الأقل فترة تتراوح بين ثلاثة أسابيع وستة أسابيع. وقد أوصى الفريق الرفيع المستوى في الفقرة ٢١٧ من تقريره الدول الأعضاء التي تمتلك قدرات نقل جوي وبحري، بأن تتيح تلك القدرات للأمم المتحدة على أساس هيكلية أجور تفاوضية.

٣١ – والوحدات المساندة من قبيل سرايا قيادة القوات ووحدات الشرطة العسكرية، وسرايا المهندسين للتشييد العمودي والأفقي، والمستشفيات من المستويين ٢ و ٣، أهمية حاسمة لفعالية قوات حفظ السلام في الميدان، ولكنها لا تزال أيضا موضع طلب كبير من القوات المسلحة في جميع البلدان. وبالاستثناء الملحوظ لطائرات الهيلكوبتر، نجحت إدارة عمليات حفظ السلام في توفير معظم وحدات المساندة للسنة القادمة. بيد أن توفير هذه الموارد يستغرق وقتا طويلا يمكن أن يؤدي إلى تعثر النشر الكامل للبعثات، ومن ثم، يهاب بالدول الأعضاء أن تنظر في إمكانية توفيرها في وقت أسبق.

٣٢ – وتقدمت دول أعضاء عدة إلى الأمم المتحدة بعروض للمساهمة بموارد في عمليات السلام، تتمثل في وحدات مستقلة يعمل فيها مدنيون مقدمون من حكوماتهم، للقيام بمهام متخصصة من قبيل الدعم الطبي. وتستكشف إدارة عمليات حفظ السلام حاليا الآليات اللازمة للإفادة من هذه العروض، بما في ذلك من خلال تطبيق الإجراءات المتعلقة بالمعدات المملوكة للوحدات. وستكون أية تعليقات وتوجيهات ترد من اللجنة، بشأن هذه المسألة، موضع ترحيب.

واو – الأفراد

٣٣ – لا يزال توظيف واستبقاء مدنيين مؤهلين، في عمليات حفظ السلام، من الأهداف الأساسية للمنظمة. ومن التحديات الخاصة التي تواجهها أيضا. وقد ازداد عدد الموظفين الدوليين والمحليين الذين يعملون في بعثات حفظ السلام إلى ٥٥٠ ١١ موظفا، بالإضافة إلى

٢ ٤٠٠ موظف سيتم نشرهم لتلبية احتياجات التوظيف التي تتطلبها البعثات الجديدة، وتلك التي يتم توسيع نطاقها. وفي الوقت الذي ازداد فيه تعقيد العمليات ومستوى المخاطر فيها، وما تنطوي عليه من مصاعب، فإن المنافسة مع المنظمات الأخرى قد ازدادت هي الأخرى بدورها فيما يخص الطلب على الأشخاص ذوي الخبرة العالية، والمتمتعين بالخبرات ذات العلاقة. وتقوم إدارة حفظ السلام حاليا، بالاشتراك مع مكتب إدارة الموارد البشرية، بإجراء حوار نشط مع الدول الأعضاء في مجال معالجة هذه المسائل، والمسائل الأخرى المتصلة بها (انظر A/59/291).

٣٤ - وتشمل استراتيجية الموارد البشرية لإدارة عمليات حفظ السلام، بشكل عام، خمسة مجالات رئيسية، وهي: (أ) وضع نماذج للبعثات لضمان توفر المهارات والخبرات المناسبة؛ (ب) الاتصال المباشر بالدول الأعضاء لزيادة الوعي بالمرشحين المحتملين المؤهلين؛ (ج) صقل الترتيبات التعاقدية المناسبة وشروط الخدمة المنصفة والعادلة؛ (د) تبني نهج استراتيجي للتدريب والتطوير الوظيفي؛ (هـ) إدخال العمل بنظام هادف لتقييم الأداء.

٣٥ - ودعما لهذه المجالات، يجري حاليا وضع عدة أدوات للتخطيط، تشمل نماذج بعثات مرنة وموحدة، وتوسيع نطاق التوصيفات العمومية للوظائف، وتحديد قوائم باحتياجات البدء الحاسمة للبعثات الصغيرة والمتوسطة الحجم والكبيرة. وبالإضافة إلى ذلك، هناك طائفة من آليات التوظيف تيسر عملية تحديد واختيار الأفراد، في الوقت الذي يتم فيه التقيد بعملية توظيف ذات طبيعة تنافسية وشفافة. ونظام ''Galaxy''، هو الآن الأداة الوحيدة على شبكة الإنترنت التي تستخدم للإعلان عن وظائف البعثات. ويغذي هذا النظام برنامجا تطبيقيا مدمجا، يعرف بالنواة ''Nucleus''، يوفر إمكانية تجهيز طلبات المتقدمين، ويمكن من خلاله للمديرين الميدانيين الاطلاع على قوائم المرشحين التي سبق فحصها. وقد حتمت الخبرة المستفادة من إنشاء بعثات في الآونة القريبة قيام الإدارة بإعادة تقييم مفهوم قائمة النشر السريع، بغية وضع مزيد من التوصيات ترفع إلى الجمعية العامة في تقرير من المقرر إصداره في ربيع سنة ٢٠٠٥.

زاي - التدريب

٣٦ - ولدعم الجهود المشار إليها أعلاه المبذولة لإيفاد موظفين من ذوي الكفاءة العالية للعمل في الميدان، تقوم إدارة عمليات حفظ السلام بوضع سياسة تدريبية على نطاق كامل الإدارة، يتم من خلالها تنسيق التدريب المتخصص، ودمج تدريب الفئات المختلفة للموظفين، وإتاحة نهج شامل لتدريب الموظفين الميدانيين من المدنيين، وتطويرهم وظيفيا.

٣٧ - وتماشيا مع توصيات اللجنة الخاصة، نجحت إدارة عملية حفظ السلام في وضع وحدات تدريبية عامة موحدة من المستوى الأول، في حين أوشك الانتهاء من وضع الوحدات التدريبية الموحدة من المستوى الثاني (الاختصاصيون)، والمستوى الثالث (الإدارة العليا للبعثات). وستواصل الإدارة العمل مع مراكز التدريب الوطنية في مجال حفظ السلام، ومراكز تنسيق التدريب، لتسهيل عملية التوحيد في مرحلة التدريب السابقة للنشر، من خلال مشروع مكافأة التدريب. وتقوم الإدارة كذلك بتسهيل رعاية الطلبة المتقدمين من البلدان الحديثة العهد بالإسهام بقوات، لتمكينهم من المشاركة في الدورات الوطنية التي تقدمها بلدان مساهمة بقوات لديها مراكز تدريب مستقرة في مجال حفظ السلام. ولدعم مبادرات التدريب التي تقوم بها الدول الأعضاء، تواصل الإدارة تحديث محتويات طائفة من المنشورات المتعلقة بالتدريب في مجال حفظ السلام، وتوزيعها، مع القيام بجهود مستمرة لترجمة هذه المنشورات إلى جميع لغات الأمم المتحدة الست.

حاء - مخزونات الانتشار الاستراتيجية وسلطة الالتزام قبل الإذن بالولاية

٣٨ - وفرت سلطة الالتزام قبل الإذن بالولاية التمويل المبكر لنشر أفراد مدنيين وعسكريين في المراحل الأولية، ونقل مخزونات الانتشار الاستراتيجية، وشراء المعدات والخدمات. وفي جميع الحالات، استخدمت هذه السلطة عند مستوى يساوي، أو يقارب، حد التمويل الأعلى لكل بعثة، وقيمته ٥٠ مليون دولار. وسيتم استعراض ما حدث في الآونة الأخيرة مع مكتب المراقب المالي، بغية تقديم مقترحات تتعلق بالآليات الحالية والحدود المالية القصوى.

٣٩ - وتم الانتهاء أيضا من عملية المشتريات المبدئية من مخزونات الانتشار الاستراتيجية. وقدمت هذه المخزونات الدعم الضروري لعملية النشر السريع. وفي ضوء الخبرة المستفادة، تبينت ضرورة إدخال بعض التعديلات. فعلى سبيل المثال، يجري حاليا استكشاف الإجراءات المتبعة لتسريع عملية تجديد المخزونات بالتشاور مع إدارة الشؤون الإدارية، وتركز إدارة عمليات حفظ السلام حاليا جهودها على تحسين الدعم المقدم من مخزونات الانتشار الاستراتيجية إلى البعثات الجديدة، كما تقوم بتطوير محتويات المعدات واللوازم في تلك المخزونات وإتاحتها.

طاء - التعاون مع البلدان المساهمة بقوات

٤٠ - أكدت اللجنة الخاصة، في تقريرها لعام ٢٠٠٤، على ضرورة التعاون الوثيق والتشاور بين إدارة عمليات حفظ السلام والبلدان المساهمة بقوات. ومن الأمور ذات الأهمية الحيوية حقا ضرورة توفر المعلومات الكاملة لدى البلدان المساهمة بقوات عن احتياجات

البعثات والتطورات الجديدة، وتوافر الاستعداد لدى هذه البلدان لتلبية مطالب البعثات. وتواصل الإدارة عقد اجتماعات أسبوعية مع البلدان المساهمة بقوات لتزويدها بأحدث المعلومات عن الأحداث ذات الصلة التي استجدت في عمليات حفظ السلام، وإتاحة الفرصة لها للاطلاع على مذكرة إحاطتها الأسبوعية بشأن العمليات الميدانية. وقد عقدت اجتماعات مكرسة لخدمة هذا التعاون في مراحل مختلفة لعمليات حفظ السلام الجديدة، أو القائمة، بما في ذلك ما استجد في الأمور المتصلة بالتغيرات التي طرأت على ولاياتها، أو تجديد هذه الولايات. وفضلا عن ذلك، زادت الإدارة بشكل ملحوظ عدد إحاطاتها، واجتماعاتها، وزياراتها للدول الأعضاء لمساعدتها في اختيار الأفراد.

ثالثا – تنفيذ الولايات المعقدة والمتعددة الأبعاد

٤١ – أكدت اللجنة الخاصة، في تقريرها لسنة ٢٠٠٤، على الحاجة إلى تبني استراتيجيات شاملة لعمليات حفظ السلام المعقدة، ولتعزيز التعاون والتنسيق بين الوكالات المتخصصة والصناديق والبرامج في منظومة الأمم المتحدة، بالإضافة إلى مؤسسات بريتون وودز، وطائفة من الأطراف الفاعلة الأخرى في الميدان.

٤٢ – وقد وردت في الفقرة ٢٢٤ من تقرير الفريق الرفيع المستوى الإشارة أيضا إلى الحاجة إلى وضع حفظ السلام في السياق العام للمساعدة المقدمة في مجال بناء السلام والتنمية على المدى الطويل. ويتعين وضع استراتيجية عامة تجمع بين نهج حفظ السلام وبناء السلام والتنمية، من خلال عملية تخطيط متكاملة على مستوى المقر، وتنسيق المساندة والدعم الإداري المقدمين إلى البعثات. وعلى مستوى البعثات، فإن دمج العناصر المختلفة للبعثة عملية يتعين أن يقوم بها الممثلو الخاصون للأمين العام، ونائبو الممثلين الخاصين للأمين العام. وعلى البعثات أيضا أن تقيم شراكات وثيقة مع الشركاء خارج نطاق الأمم المتحدة، لما لذلك من أهمية أساسية للنجاح في عملية الانتقال إلى السلام. وداخل نطاق كل بعثة، يجب أن تقوم طائفة من الأطراف الفاعلة بتنفيذ الاستراتيجيات العملية المحددة بالنسبة لكل عنصر من عناصر الولاية، مثل نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وسيادة القانون، وإصلاح قطاع الأمن. وأخيرا، على مستوى تقديم الدعم الإداري والسوقي يمكن أن يحقق التكامل من خلال استعمال الخدمات المشتركة كفاءة في التنفيذ وتوفيرا في التكاليف.

٤٣ – وقد أحرزت عملية التكامل نوعا من التقدم على مستويات مختلفة، لا سيما فيما يخص وضع السياسات المشتركة بين الوكالات بشأن نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وسيادة القانون. وفي مجالات أخرى، ثمة حاجة إلى إنجاز مزيد من العمل لحل المعضلات الناجمة عن مسائل مثل الحيز المخصص للمساعدة الإنسانية في سياق العمليات

المتكاملة، واختلاف الثقافات التنظيمية والقواعد والأنظمة، وأوجه التباين بين مصادر التمويل للعناصر المختلفة للولايات المتكاملة.

٤٤ - وقد أهكت الزيادة في أنشطة حفظ السلام على امتداد السنة الماضية قدرة إدارة عمليات حفظ السلام على توطيد العمليات التي تتم حاليا تحت توجيهها، وإدارتها بشكل فعال. وينبغي التذكير بأن زيادة حجم التوظيف في إدارة عمليات حفظ السلام، الذي أذن به كجزء من عملية الإبراهيمي، قد تحدد بناء على وجود مستوى منخفض من الأنشطة بشكل ملحوظ في ذلك الوقت. وتعتزم الإدارة السعي إلى الحصول على بعض الموارد الإضافية المحدودة من الموظفين، في دورة الميزانية المقبلة لحساب دعم حفظ السلام، وذلك لتقديم المساندة التنفيذية الفعالة للبعثات القائمة حاليا في سياق هذه الزيادة، وفي بعض من أهم المجالات الفنية والمواضيعية الشائع وجودها حاليا في العمليات المعقدة.

ألف - تكامل البعثات

٤٥ - قامت أفرقة تخطيط البعثات بتكييف وتطبيق العديد من سمات وممارسات مفهوم فرقة العمل المتكاملة للبعثة. بيد أن التنفيذ الكامل لهذا المفهوم على النحو المنشود في تقرير الإبراهيمي، لا يزال عملا قيد التنفيذ. ولا تزال هناك مصاعب عملية، مثل المدة غير المحددة لعملية التخطيط، وصعوبة الحصول على موظفين يتم انتدابهم لفرقة العمل لفترات ممددة، والطلبات المتنافسة الموجهة إلى الممثلين الخاصين للأمين العام بالتركيز على المفاوضات السياسية، في الوقت الذي يتم فيه التخطيط لفرقة العمل المتكاملة للبعثة.

٤٦ - وتقوم إدارة عمليات حفظ السلام بصقل عملية تخطيط متكاملة للبعثة، ومناقشتها مع شركائها في الأمم المتحدة، وهي عملية يمكن أن تكون أساسا لتبني نهج مشترك على نطاق المنظومة للتخطيط المتكامل للبعثات، يمكن تطبيقه عند أية مرحلة من مراحل مشاركة الأمم المتحدة. ويجري حاليا وضع دليل بالمبادئ التوجيهية، وإعداد دورة تدريبية، بالتشاور مع الشركاء، لتسهيل تطبيق هذه العملية.

٤٧ - كما يجري تكليف أيضا من إدارة عمليات حفظ السلام، وبالتعاون مع اللجنة التنفيذية المعنية بالشؤون الإنسانية، ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، القيام بدراسة للبعثات المتكاملة، يتوقع الانتهاء منها في آذار/مارس ٢٠٠٥، لاستخلاص الدروس من العمليات المتكاملة التي تمت في الآونة القريبة، وتقديم توصيات بشأن تكامل كيانات الأمم المتحدة في سياق عمليات السلام.

باء – نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

٤٨ – تم إنجاز عمل مشترك بين الوكالات يبعث على التفاؤل في مجال دمج نهج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في كامل منظومة الأمم المتحدة. وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٤، شرعت إدارة عمليات حفظ السلام في إنشاء فريق عامل مشترك بين الوكالات لوضع سياسات ومبادئ توجيهية وإجراءات واضحة وقابلة للتطبيق في مجال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وبمشاركة من عدة إدارات وصناديق ووكالات تابعة للأمم المتحدة، يجري وضع مبادئ توجيهية في زهاء ٣٠ مجالا من مجالات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، تتراوح بين المبادئ الاستراتيجية والأنشطة المحددة المتصلة بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، في إطار بعثة حفظ السلام. وتهدف إدارة عمليات حفظ السلام إلى إجراء تجربة صورية في مجال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، في ربيع سنة ٢٠٠٥، لاختبار هذا المشروع الأول لمعايير نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج المتكاملة، الذي نوقش في حلقة العمل المشتركة بين الوكالات، التي عقدت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، وذلك قبل البدء في تطبيق تلك المعايير. وفضلا عن ذلك بدأت الإدارة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إقامة موقع للأمم المتحدة على شبكة الإنترنت للرجوع إليه فيما يتصل بمسائل نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

٤٩ – وقد أفضت هذه الجهود المشتركة مع وكالات الأمم المتحدة إلى تعاون أفضل في الميدان. ففي كل من هايتي والسودان، قامت إدارة عمليات حفظ السلام وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بدمج مواردهما من الموظفين في وحدة واحدة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وشجع ذلك على تبني نهج شامل في معالجة مسائل نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ووضع استراتيجيات تهدف إلى الحد إلى أقصى درجة من الفجوة التي تفصل بين نزع السلاح والتسريح، من ناحية، وبينهما وبين إعادة الإدماج من ناحية أخرى. وسيتم توسيع هذا الجهد لكي يشمل ممثلين عن وكالات أخرى للأمم المتحدة، بغية تطبيق هذا النموذج على بعثات حفظ سلام أخرى.

٥٠ – بيد أن ثمة حاجة إلى مزيد من الجهود لتحقيق برامج ناجحة في مجال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ، يمكن أن تساعد بشكل فعلي في وضع الأسس لسلام دائم في البلدان التي تعيش مرحلة ما بعد الصراع. ولا يزال توفير تمويل مبكر وكاف ومستدام لدعم وضع استراتيجيات شاملة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وتنفيذها في الوقت المناسب من المجالات ذات الأهمية الرئيسية.

جيم – سيادة القانون

٥١ – طلبت اللجنة الخاصة، في سنة ٢٠٠٤، إلى الأمانة العامة تقديم تقييم بشأن التنسيق مع عناصر منظومة الأمم المتحدة الأخرى في مجال سيادة القانون. وترأس إدارة عمليات حفظ السلام شبكة مراكز التنسيق المعينة بسيادة القانون والتابعة للأمم المتحدة، وتضطلع بدور قيادي في تنسيق الاستجابات للعديد من التوصيات الواردة في تقريري الصادر حديثا عن سيادة القانون (S/2004/616). كما تؤكد الإدارة حاليا على الحاجة إلى دمج نهج سيادة القانون في العمل مع شركاء الأمم المتحدة الآخرين، والوصول بشكل أكثر منهجية إلى الشركاء خارج نطاق المنظومة.

٥٢ – وقد خططت وحدة القانون الجنائي والمشورة القضائية التابعة لإدارة عمليات حفظ السلام لإنشاء عناصر متصلة بالقضاء والإصلاحيات لسبع عمليات سلام، وسهلت نشر عناصر معنية بسيادة القانون، وشروعها في عملها، في خمس من هذه البعثات، ودعمت الحوار الجاري بشأن السياسات مع الدول الأعضاء. ونتيجة لذلك، تتضمن الولايات الصادرة عن مجلس الأمن حاليا بشكل منتظم مسائل تتصل بسيادة القانون والقضاء والإصلاحيات، لها أهمية مركزية للسلام والأمن، في الوقت الذي تتيح فيه ميزانيات حفظ السلام دعما أفضل للمسائل القضائية والمتصلة بالإصلاحيات.

٥٣ – وقدمت وحدة القانون الجنائي والمشورة القضائية في الآونة الأخيرة إحاطة إلى الدول الأعضاء بشأن عملها ، وأنشطتها التعاونية وشراكاتها، واحتياجاتها الماسة من الموارد البشرية. وثمة حاجة إلى موارد إضافية لدعم عملياتنا لحفظ السلام في الوقت الحالي، دونما مساس بالاعتبارات القائمة الطويلة الأمد فيما يخص تعزيز قدرات سيادة القانون في كامل المنظومة.

دال – إصلاح قطاع الأمن

٥٤ – حثت اللجنة الخاصة، في الفقرة ٧٩ من تقريرها لسنة ٢٠٠٤، الأمانة العامة على وضع استراتيجيات تستند إلى الدروس المستفادة في مجال إصلاح قطاع الأمن. وفي حالات الانتقال من الصراع المتسمة بالتعقيد، لا يمكن تحقيق أهداف التنمية الرئيسية والاستقرار الهيكلي في غياب الأمن. كما أن الجهود الرامية إلى إصلاح قطاع الأمن لها أهمية حاسمة لضمان إمكانية قيام المؤسسات الأمنية بدور فعال وشرعي في توفير الأمن الخارجي والداخلي للمواطنين.

٥٥ – وتقوم إدارة عمليات حفظ السلام بوضع سياسات للمشاركة بشكل أكثر فعالية في إصلاح قطاع الأمن، لا سيما فيما يخص تقديم المشورة التقنية ذات الصلة، وجهود الدعوة

في إطار بعثات حفظ السلام، حيث تتمتع بصلاحية تقديم المساعدة، وعند تقديم المشورة للمفاوضات باعتبارها جزءا من حفظ السلام. وعند الاقتضاء، ستسعى الإدارة أيضا إلى تحقيق تفاعل أفضل مع الشركاء الذين يقومون بهذا النوع من الأنشطة على أساس ثنائي. وعلى الرغم من هذه الجهود، ثمة حاجة إلى مزيد من المناقشات لتحديد دور الأمم المتحدة في الأنشطة المتعلقة بإصلاح قطاع الأمن.

هاء – الأعمال المتعلقة بالألغام

٥٦ – تم إحراز تقدم أيضا في نطاق التنسيق بين الوكالات في مجال الأعمال المتعلقة بالألغام، وتم دمج هذا التنسيق بشكل متزايد في التخطيط للبعثات.

٥٧ – وأقر الفريق المشترك بين الوكالات لتنسيق الأعمال المتعلقة بالألغام إطار التخطيط للأعمال المتعلقة بالألغام والاستجابة السريعة، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، الذي يتيح، على أساس التمويل من التبرعات، آلية احتياطية للنشر السريع للقدرات المتعلقة بالمسح وإزالة الألغام، الموفرة على أساس تجاري، يمكن استخدامها لتسهيل البدء في بعثات جديدة، أو توفير قدرات إضافية في البعثات القائمة عندما تقتضي الحاجة.

٥٨ – وقد أدرجت الخبرات في مجال الأعمال المتعلقة بالألغام، حسب الاقتضاء، ضمن الزيارات السابقة للنشر إلى البلدان المساهمة بقوات. وتقوم إدارة عمليات حفظ السلام حاليا بوضع إجراءات تنفيذية مع البلدان المساهمة بقوات التي تقوم حاليا بعمليات لإزالة الألغام في الميدان. وقد سهل من هذه المهمة تكامل عمل مراكز تنسيق الأعمال المتعلقة بالألغام، وأفراد القوات القائمين بإزالة الألغام، وتوفير موارد لتحسين التنسيق والتدريب والعمليات، دعما لاحتياجات القوة والبعثة على السواء. ويستخدم نظام إدارة المعلومات للإجراءات المتعلقة بالألغام في ثمان عمليات لدعم التنسيق، في حين شهدت الشبكة الإلكترونية للمعلومات المتعلقة بالألغام (www.mineaction.org) زيادة كبيرة في الاستخدام في سائر أنحاء العالم.

واو – مراعاة الجنسين

٥٩ – تواصل إدارة عمليات حفظ السلام إحراز تقدم في تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن. ويتم الآن إدراج الخبرة المتصلة بمراعاة الجنسين في مرحلة التقييمات والتخطيط السابقة لإصدار الولايات، وتم في عشر بعثات حفظ سلام إنشاء وظائف لمستشاري مراعاة الجنسين، بالإضافة إلى إنشائها في المقر. ويدعم مستشارو مراعاة الجنسين أنشطة تعميم منظور مراعاة الجنسين في المجالات الوظيفية المختلفة للبعثات، في الوقت الذي يدعمون فيه أيضا مبادرات بناء القدرات لنظرائهم في الحكومات

والمجتمع المدني في البلد المضيف. ومن ثم تحتاج وحدات مراعاة الجنسين إلى تزويدها بما يكفي من الموظفين والموارد. ويعد الدعم المتواصل للدول الأعضاء في هذا الصدد أمرا ذا أهمية حاسمة.

٦٠ - وستؤدي أنشطة التدريب الإلزامية في مجال مراعاة الجنسين السابقة للنشر والموجهة للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة المدنية إلى خلق الوعي وإيجاد حساسية تجاه مسائل مراعاة الجنسين ومسائل حقوق الإنسان للنساء والفتيات، في الوقت الذي تسهم فيه أيضا في بناء الثقة بين السكان المحليين وأفراد حفظ السلام. وقد صدرت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ ''مجموعة موارد مراعاة الجنسين لعمليات حفظ السلام''. وأصدرت إدارة عمليات حفظ السلام أيضا دليلا يبين السياسة العامة في مجال الاتجار بالبشر، كما تعكف منذ ذلك الحين على إصدار مجموعة مواد تدريبية وتوجيهات. وأتاحت دائرة التدريب والتقييم للدول الأعضاء ووحدات تدريبية عامة في مجال مراعاة الجنسين. ويهاب بالدول الأعضاء وحدة تدريبية عامة موحدة من المستوى الأول استخدام هذه المواد في عملياتها الوطنية السابقة للنشر.

٦١ - وضمانا لتوفر الخدمات الطبية المناسبة لأفراد القوات من النساء، وللموظفات في بعثات حفظ السلام، ينبغي أن يقدم مستشفى واحد على الأقل من المستشفيات التابعة للأمم المتحدة في كل بعثة الخدمات الطبية وخدمات الصحة الإنجابية للموظفات وأفراد القوات من النساء. ونحث البلدان المساهمة بقوات، والتي توفر مستشفيات من المستوى الثاني فما فوق، أن تقوم بإيفاد موظفات للعمل في هذه المستشفيات.

زاي - فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

٦٢ - يوجد لدى جميع بعثات حفظ السلام إما مستشار للسياسة العامة المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، أو منسق لهذا الغرض، مما يوفر شبكة ذات طبيعة استباقية في كامل العمليات. وقد شكل إيفاد مستشار للمسائل المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، في هايتي، قبل عمليات النشر الرئيسية للقوات، سابقة جديدة لعمليات حفظ السلام، تم تكرارها في السودان. ويهاب بالدول الأعضاء أن تضم إلى عمليات نشر القوات قائمين بالتوعية من النظراء في مجال فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

٦٣ - يجري حاليا إدراج موضوع فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في صميم مهام البعثات، مثل نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، من خلال التعاون مع كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة والمنظمات غير الحكومية، وبرامج الإيدز الوطنية، مع تزايد نطاق التوعية لأفراد السكان في البلدان المضيفة.

حاء – الخدمات المشتركة

٦٤ – يمكن أن يؤدي دمج الخدمات السوقية والإدارية لكيانات الأمم المتحدة في منطقة البعثة أن يزيد من مستويات الكفاءة ويحقق وفورات في التكلفة. وبينت التجربة المستفادة من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق أن الأفراد الذين يعملون معا من البعثة والفريق القطري يمكنهم تقاسم الأماكن والخدمات الأخرى. ويهدف الجُهد التخطيطي للعراق إلى المزيد من التطوير للخدمات المشتركة للأمم المتحدة في مجالات النقل والاتصالات والأمن، باعتبارها أساسا يمكن أن يقوم عليه نهج مشترك لتلبية الاحتياجات المشتركة الأخرى.

طاء – التعاون بين عمليات حفظ السلام في الإطار الإقليمي

٦٥ – سعت إدارة عمليات حفظ السلام في عام ٢٠٠٤ إلى زيادة التعاون بين عمليات حفظ السلام في المنطقة الواحدة. وإذا كانت قواعد الأمم المتحدة وأنظمتها مصممة بحيث تلائم فرادى البعثات وميزانياتها، فإن التعاون بين البعثات العاملة في المنطقة الواحدة كفيل بأن يزيد من الكفاءة من خلال تقاسم الدعم السوقي والإداري والدعم بالمعدات. أما المسائل المتعلقة بمراقبة الميزانية والمسؤولية عنها، والتحكم في الموجودات، والتعاون السوقي بين البعثات فتظل باقية على حالها.

٦٦ – وفي غرب أفريقيا، جرت ترتيبات بين بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار لتشاطر موارد سوقية ومادية وإدارية محدودة. وفيما يتعلق بالعمليات العسكرية، فقد قدمت بعثة الأمم المتحدة في سيراليون دعما في مجال التدريب لمرحلة ما قبل الانتشار لموظفي بعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار ولموظفي بعثة الأمم المتحدة في ليبريا.

٦٧ – وفي منطقة البحيرات الكبرى، ستعمد في المستقبل القريب كل من بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وعملية الأمم المتحدة في بوروندي إلى اقتسام المتاح من عناصر تمكين القوة والوحدات البحرية قدر الإمكان بينما ستشمل طلبات التوريد أحكاما عن استعمال الموجودات على جانبي الحدود.

٦٨ – وإذا كانت البعثات تتقيد بالولايات الموكولة إليها ومن ثم فهي تركز على مجال العمليات الخاص بها، فإن بعض المسائل التي تشمل مثلا حركات اللاجئين والمتمردين عبر الحدود، تتطلب العناية على صعيد إقليمي. ومن بين الأمثلة العديدة على تبادل المعلومات والتحليل بين البعثات الإقليمية، أن كلا من بعثة الأمم المتحدة في ليبريا وعملية الأمم المتحدة

في كوت ديفوار وبعثة الأمم المتحدة في سيراليون قد طورت قنوات لتبادل المعلومات بشأن عدد من المسائل على مستوى الممثل الخاص للأمين العام وبين موظفين في العناصر التخصصية للبعثات. ويجري كذلك عقد اجتماعات منتظمة بين قادة القوة في هذه البعثات، وتنظيم عمليات تبادل بين موظفي الاتصال فيها وتبادل منتظم للمعلومات بين وحدات التقييم المشتركة لديها. كما عقد قادة القوة ورؤساء أركان بعثات الأمم المتحدة في الشرق الأوسط اجتماعات منتظمة لتبادل المعلومات.

ياء – الدروس المستفادة وتنفيذ أفضل الممارسات

٦٩ – تواصل الوحدة المعنية بأفضل ممارسات في مجال حفظ السلام أداء دور أساسي في تطوير آليات وأدوات التوجيه في مجال حفظ السلام، وكذلك في وضع تقارير عن الدروس المستفادة وورقات عن السياسة العامة. وسعت بهمة، أثناء قيامها بذلك، إلى التعاون مع الدول الأعضاء، والمنظمات الإقليمية، وكيانات الأمم المتحدة الأخرى. وقد نشرت نتائج عمل هذه الوحدة على موقعها على شبكة الانترنت (http://pbpu.unlb.org) طوال السنة، وأُطلعت الدول الأعضاء مؤخرا على عمل الوحدة بمزيد من التفصيل.

٧٠ – وتتصدر الوحدة الجهود التي تُبذل على نطاق إدارة عمليات حفظ السلام لإعداد توجيهات عملية وإدارية لجميع المجالات الوظيفية، بهدف زيادة الكفاءة والفعالية وتعزيز المساءلة. وتستحدث الوحدة أدوات عملية متصلة بهذا المشروع التوجيهي، مثل التقارير المعدَّة بعد انتهاء العمل، للبعثات الميدانية بغية تحديد أفضل الممارسات وتبادلها. والشبكة الميدانية لموظفي أفضل الممارسات، الذين يجري توظيفهم حاليا من أجل هايتي وبوروندي وكوت ديفوار، ستكون حيوية لتنفيذ هذين الجهدين.

رابعا – الترتيبات الإقليمية وتعزيز القدرات الأفريقية على حفظ السلام

٧١ – واصلت إدارة عمليات حفظ السلام إقامة علاقات مع منظمات إقليمية ودولية بهدف زيادة التنسيق والتعاون في مجال عمليات حفظ السلام وكذلك تعزيز القدرات الأفريقية على حفظ السلام. ومثلما ذكر آنفا، فإن التعقيد الذي تتسم به عمليات السلام المتعددة الأبعاد في وقتنا الحاضر يتطلب قيام الأمم المتحدة والترتيبات الإقليمية باستكشاف سبل تكميلية ومرنة ورشيقة تمكّن من التصدي للتحديات غير المسبوقة التي تطرحها عمليات حفظ السلام. وعلى المجتمع الدولي أن يسعى جاهدا لبناء نظام متماسك من القدرات التي تتيح الاستجابة لطائفة من المطالب المرتبطة بعمليات السلام ومن التصدي لها.

ألف – التعاون مع الترتيبات الإقليمية

٧٢ – يجري حاليا تطوير عدد من المبادرات الإيجابية لإيجاد شراكات استراتيجية من أجل التصدي للتحديات الراهنة في مجال حفظ السلام. والأفكار التي يقدمها الآن الاتحاد الأوروبي لتكوين مجموعات قتالية وإنشاء ''مركز تبادل معلومات'' غير رسمي لزيادة تسهيل مشاركة أعضاء الاتحاد الأوروبي في عمل الأمم المتحدة لحفظ السلام، هي أمثلة بارزة على ذلك. وبوسع الاتحاد الأوروبي كذلك المشاركة بتوفير وحدات مساندة حيوية مزودة بقدرات متخصصة مثل مهندسي القتال، وعناصر دعم الحركة الجوية وموارد الدعم الجوي القريبة. وثمة مناقشات جارية لتحديد الكيفية التي يمكن بها نشر هذه الوحدات، وترتيبات قيادتها والتحكم فيها.

٧٣ – ويجري على نحو متزايد نشر قوات من منظمات إقليمية للاستجابة بسرعة لملء الفراغ في الوقت الذي تحشد الأمم المتحدة فيه القوات اللازم نشرها في إطار عملية سلام. ففي السودان، جرى تلبية الحاجة إلى نشر عنصر متقدم محدود بواسطة لواء القوات الاحتياطية العالي الاستعداد، الذي نشر بناءً على طلب الأمم المتحدة كجزء من بعثة الأمم المتحدة المتقدمة في السودان في حزيران/يونيه وتموز/يوليه ٢٠٠٤.

٧٤ – وفي بوروندي، ونظرا للقيود المالية والسوقية، طلب الاتحاد الأفريقي أن تتسلم الأمم المتحدة البعثة الأفريقية لحفظ السلام في بوروندي. وعقب إنشاء عملية الأمم المتحدة في بوروندي في ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، أعيد انتداب ٢ ٦٤١ من أفراد القوات والمراقبين العسكريين التابعين للبعثة الأفريقية في بوروندي. وفي اليوم نفسه، تسلمت بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي رسميا السلطة من القوة المؤقتة المتعددة الجنسيات ونقل أفراد القوات الشيلية في القوة المؤقتة المتعددة الجنسيات إلى بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي باعتبارهم من حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة. وبحلول ٢٥ حزيران/يونيه، أعيد انتداب أفراد القوات الكندية في القوة المؤقتة المتعددة الجنسيات ليكونوا من حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة حتى نهاية تموز/يوليه ٢٠٠٤. ولكي يتسنى حشد قوات لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، عملت الأمانة بشكل وثيق مع بلدان السوق المشتركة للجنوب وكذلك مع فرادى بلدان أمريكا الوسطى المساهمة بقوات.

٧٥ – وقد حثت اللجنة الخاصة، في تقريرها لعام ٢٠٠٤، الأمانة العامة على التماس قدرة إضافية على التخطيط للزيادة في العمليات من مصادر خارجية على أساس ذي صلة بالهدف والبعثة. على أن هذه القدرات الدائمة على التخطيط العسكري لا تتجاوز الحد الأدنى لدى معظم المنظمات الإقليمية. وبهدف تيسير إجراءات تسليم وتسلم المهام العسكرية بين

الكيانات، تقوم إدارة عمليات حفظ السلام حاليا بوضع مبادئ توجيهية لمثل هذه الظروف بالتشاور مع الاتحاد الأوروبي، والاتحاد الأفريقي، ومنظمة حلف شمال الأطلسي، والمنظمات دون الإقليمية ومنها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وستقوم الأمم المتحدة أيضا باستكشاف إمكانيات إجراء تدريبات صورية مشتركة في مجال القيادة مع منظمات شريكة من أجل زيادة القابلية للتطبيق في مختلف الكيانات.

باء – تعزيز قدرات أفريقيا على حفظ السلام

٧٦ – يؤدي الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية، مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، دورا يتعاظم شأنه في الحفاظ على السلام والأمن في أفريقيا. فالإنجازات التي تحققت بفضل تدخل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في سيراليون وكوت ديفوار والبعثة الأفريقية في بوروندي قبل نشر عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة على نطاق كامل، قد أبرزت أهمية الشراكة الوثيقة مع المنظمات الأفريقية، وهو ما ستواصل الأمم المتحدة الاضطلاع بدورها في تعزيزه. يجدر التنويه أيضا بالابتكارات المستمرة التي يستحدثها الاتحاد الأفريقي لبناء إطار إقليمي لحفظ السلام، شأنها شأن الجهود الثنائية المبذولة لمساعدة الاتحاد الأفريقي وآحاد الدول الأفريقية لبناء القدرة على حفظ السلام.

٧٧ – وأظهرت التجربة المكتسبة في الآونة الأخيرة أنه وبالرغم من توافر الإرادة السياسية والالتزام بالمشاركة في أنشطة حفظ السلام، فإن معظم البلدان الأفريقية المساهمة بقوات، والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية يقيدها عدم كفاية قدرات التخطيط الاستراتيجي ووجود صعوبات كأداء في نشر قوات كبيرة وإمدادها. ومثلما ذكر في تقريري عن تعزيز قدرة أفريقيا على حفظ السلام (A/59/591)، فإن الأمم المتحدة ملتزمة بتعزيز قدرة الدول الأفريقية الأعضاء لتمكينها من الإسهام بفعالية في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة أو التي تقودها أفريقيا على السواء، أكان ذلك في أفريقيا أم في غيرها من القارات، وأن تساعدها في أثناء ذلك على تطوير قدرات على التخطيط لعمليات السلام وإدارتها.

٧٨ – ووفرت الأمانة العامة للأمم المتحدة بهذا الصدد المشورة الفنية، والصيانة للمعدات، والتدريب. وإلى جانب مساعدة الاتحاد الأفريقي على وضع تصور للقوة الاحتياطية الأفريقية وهيئة الأركان العسكرية، قدمت الأمم المتحدة مشورة فنية غير رسمية للاتحاد الأفريقي في إطار التحضير لبعثته في بوروندي ونشر مراقبيه العسكريين في دارفور. وأنشأت الأمم المتحدة وحدة للمساعدة ضمن مقر الاتحاد الأفريقي لمساعدة لجنة الاتحاد الأفريقي على إدارة بعثتها في دارفور. كما جرى تعاون لتعزيز قدرة غرفة عمليات الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا. وترمي المرحلة القادمة من التعاون إلى تعزيز الاتصالات بين مقر الاتحاد الأفريقي

والبعثات/المكاتب الميدانية عن طريق إدخال معدات إلكترونية أكثر تطورا، وتقديم التدريب لموظفي غرفة عمليات الاتحاد. وعلاوة على ذلك، كانت هناك اتصالات أولية مع كل من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بشأن إنشاء آلية للرصد شبيهة بآلية الرصد الموجودة لدى الاتحاد الأفريقي.

٧٩ - وقدمت إدارة عمليات حفظ السلام مبادرات تدريبية أو دعمتها، ومن ذلك مثلا تدريب عام على حفظ السلام، لما يربو عن ٢٠٠ ضابط من ضباط التدريب العسكريين والتابعين للشرطة المدنية، وتحمل نفقات مشاركة ضباط من بلدان أفريقية حديثة العهد بالمساهمة بقوات في دورات تجريها بلدان أخرى مساهمة حاليا بقوات، وتدريب أفراد وحدات فرادى قبل نشرها. كما جرى تعديل مبادئ الأمم المتحدة النظرية الماثلة للتدريب على حفظ السلام والمواد التي سخرت لذلك بحيث تستهدف زيادة قدرة أفريقيا على الاستجابة لما ينطوي عليه حفظ السلام من طابع متعدد الأبعاد، وذلك بإدراج قضايا من قبيل حقوق الإنسان، ومراعاة الجنسين، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وسيادة القانون، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

٨٠ - ولزيادة تعزيز قدرة أفريقيا على حفظ السلام، يتعين على جميع الجهات الفاعلة العمل على ما يلي: (أ) تطوير مجموعة المبادئ النظرية لحفظ السلام ومعايير التدريب؛ (ب) تقديم الدعم السوقي، بما في ذلك القدرات على النقل الاستراتيجي البحري والجوي؛ و (ج) تقديم الموارد المالية. ويقدم تقريري عن تعزيز قدرات أفريقيا على حفظ السلام وصفا أكثر تفصيلا لمختلف ضروب المساعدة التي بوسع الأمم المتحدة تقديمها في كل مجال من المجالات السالفة الذكر على أن تسند لها ولاية واضحة المعالم وتزود بما يكفي من الموارد.

خامسا - السلوك والانضباط

٨١ - طرأت زيادة كبيرة على عدد الادعاءات بانتهاج موظفي حفظ السلام التابعين للأمم المتحدة تصرفات جنسية مشينة على مدى السنة الماضية. ففي الفترة بين حزيران/يونيه وأيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، حقق مكتب خدمات الرقابة الداخلية في ٧٢ ادعاءً بقيام موظفي حفظ سلام من العسكريين والمدنيين على السواء بالاستغلال والاعتداء الجنسيين على فتيات كونغوليات من الأهالي في قرية بونيا وحدها، بجمهورية الكونغو الديمقراطية. وإني لأشعر بالسخط لارتكاب أي عمل من أعمال التصرف المشين هذه، وستتخذ كل التدابير لضمان إخضاع المسؤولين عن هذه الأعمال للمساءلة الكاملة. ومن ثم فقد دعوت المندوب الدائم للأردن، الأمير زيد رعد زيد الحسين، ليكون مستشاري للمساءلة عن أعمال الاستغلال والاعتداء الجنسيين التي يرتكبها موظفو حفظ السلام التابعون للأمم المتحدة.

٨٢ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، اضطلع مستشاري لمسألة الاستغلال والاعتداء الجنسيين بتقييم أولي للوضع في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتبعا لهذه الزيارة وللاستنتاجات التي توصل إليها تحقيق مكتب خدمات الرقابة الداخلية، فإني أشعر بقلق بالغ إذ نمى إلى علمي أن المشكلة، فيما يبدو، أخطر وأوسع نطاقا مما كان يعرف عنها من قبل. وقد شرع مستشاري في مشاورات غير رسمية مع البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة بشأن معالجة حالات سوء تصرف موظفي حفظ السلام التابعين للأمم المتحدة، وذلك بدلا من طلب اللجنة الخاصة عقد اجتماع للبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة لبلورة تصور مشترك وإجراءات متفق عليها لمعالجة حالات سوء التصرف التي يدعى أن موظفي حفظ السلام التابعين للأمم المتحدة قد اقترفوها.

٨٣ - وإذا طلبت اللجنة الخاصة تقريرا شاملا مشفوعا بتوصيات عن مسألة ارتكاب موظفي حفظ السلام التابعين للأمم المتحدة أعمال استغلال واعتداء جنسيين، فسأكون على استعداد لتلبية هذا الطلب، مع مراعاة تامة لحساسية الموضوع. وسيُحدث هذا التقرير على الأرجح آثارا أوسع نطاقا على معالجة سوء التصرف بوجه عام، بما في ذلك رصد سوء التصرف والإبلاغ عنه. وإلى أن يحدث ذلك، تظل الأوامر التوجيهية التأديبية الآلية الرئيسية للتعامل مع حالات سوء التصرف المزعومة.

٨٤ - ويجري حاليا بذل عدد من الجهود ذات الطابع المؤقت التي يتم التركيز فيها على منع التصرف الجنسي المشين وتحديده. وتشمل هذه الجهود الإصدار التجريبي لمواد تدريبية بشأن الاستغلال والاعتداء الجنسيين واستحداث وظائف مراقبين لسلوك الأفراد في بعض البعثات الأكبر حجما.

سادسا - أمن وسلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها

٨٥ - لا يزال من بواعث القلق الرئيسية أمن وسلامة موظفي الأمم المتحدة وهي تضطلع بالولايات المسندة إليها في مجال حفظ السلام، في ظروف خطرة في كثير من الأحيان. وقد ذكّرنا اختطاف ثلاثة من موظفي الأمم المتحدة في أفغانستان في تشرين الأول/أكتوبر الماضي بالتحدي المتمثل في التهديد المباشر الذي يواجهه موظفو الأمم المتحدة بشكل متزايد.

٨٦ - وإلحاقا بتقريري عن إقامة نظام معزز وموحد لإدارة الأمن في الأمم المتحدة (A/59/365 و Corr.1) المقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الحالية، أقرت اللجنة الخامسة للجمعية العامة، في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، نظاما جديدا لإدارة الأمن على نطاق الأمم المتحدة. وأوصت بأن تطلب مني الجمعية العامة أن أقدم، في سياق تنفيذ ما ورد في

التقرير المقرر تقديمه إلى دورتها الستين، معلومات عن تعزيز التعاون بين الإدارة الجديدة المعنية بالسلامة والأمن وإدارة عمليات حفظ السلام فيما يتصل بالقرارات الأمنية التي قد تؤثر على تسيير عمليات حفظ السلام، وذلك في إطار النظام الموحد لإدارة الأمن الذي ستتولى قيادته الإدارة المعنية بالسلامة والأمن.

٨٧ - وعلى ضوء كثرة حالات الأزمات التي تؤثر في عمليات حفظ السلام وما يكتنفها من تعقيد، بذلت إدارة عمليات حفظ السلام جهودا ذات شأن لاستحداث إجراءات أفضل للاستجابة للأزمات ولدعم البعثات بتوجيه متكامل تتلقاه بصورة آنية. ويقوم مركز العمليات بدور مركزي بوصفه هيئة التنسيق لأي مواجهة للأزمات تقوم بها إدارة عمليات حفظ السلام، حيث يدير تدفق المعلومات بين الميدان والمقر. وحتى يتسنى النهوض بهذه المهام بصورة فعالة، يلزم تعزيز المكاتب التي يشغلها مركز العمليات على مدار الساعة.

٨٨ - وقد حقق العمل بنظام وحدات التحليل المشتركة، الهادف إلى تعزيز القدرة على جمع معلومات لأغراض تحليل التهديدات والمخاطر وتقييم حالة الأمن في الميدان، نجاحا متفاوتا، غير أنه لم تتمكن أية بعثة حتى الآن من الأخذ بالمفهوم في سياقه الكامل المتعدد الأبعاد، بسبب عدم إقرار التمويل بعد للوظائف المدنية ضمن هذه الوحدات. وسيكون إنشاء وحدة تحليل مشتركة ضمن بعثة الأمم المتحدة في السودان ذا أهمية حاسمة لنجاحها.

٨٩ - وتفتقر إدارة عمليات حفظ السلام إلى موظفين مخصصين لمسائل السلامة في حد ذاتها ويعملون على أساس التفرغ الكامل لها، باستثناء ما يتعلق بمجال سلامة الطيران. ولتحسين التنسيق وتوجيه الأنشطة المتعلقة بمسائل السلامة، نُقحت مؤخرا اختصاصات مجلس السلامة التابع لإدارة عمليات حفظ السلام، الذي أنشئ في عام ٢٠٠٢، ويجري وضع برنامج جديد للعمل المرتبط بالسلامة. بيد أنه ونظرا لعدم وجود موارد مرصودة خصيصا لهذا الغرض، فإن قدرة الإدارة على استكمال برنامج العمل المرتبط بالسلامة ستحدها أولويات أخرى منافسة.

٩٠ - وتحاول الإدارة تحسين تعاونها مع الدول الأعضاء فيما يتعلق بإجراء تحقيقات أو تحريات بشأن حوادث أسفرت عن إزهاق أرواح أو عن إصابات خطيرة في صفوف موظفي حفظ السلام. وتجري، فضلا عن ذلك، مراجعة مدى فعالية مجلس التحقيق.

سابعا - ملاحظات

٩١ - إن وضع وتطوير كل مقترح من المقترحات الكبرى الرامية إلى تعزيز عمليات السلام على مدى السنوات الأربع الماضية قد استفاد من حوار عميق مع الدول الأعضاء.

ويتضمن هذا التقرير عددا من المقترحات، منها ما يتصل بالاحتياطيات الاستراتيجية وآلية الشرطة الدائمة، وهي مقترحات ستسهم بالكثير في تعزيز جهود عمليات السلام التابعة للأمم المتحدة كيما تستجيب للطلب والتعقيد المتزايدين اللذين تواجههما بعثاتنا في أيامنا هذه. وأدعو اللجنة الخاصة إلى مناقشة وبلورة هذه الاقتراحات مع الأمانة بهدف عرضها على الهيئات التشريعية المختصة لإقرارها.

٩٢ - وفي الختام، أود مرة أخرى أن أشيد بالرجال والنساء الذين عملوا ولا يزالون يعملون في بعثات حفظ السلام، وبأولئك الذين جادوا بأرواحهم في سبيل السلام والأمن الدوليين.

الحواشي

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثامنة والخمسون، الملحق رقم ١٩ (A/58/19).